جامعة قاصدي مرباح، ورقلة– الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعنوان :

دور هيئات الدعم في تنمية وتطوير نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تقييمية

حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –فرع ورقلة–2005–2016

من إعداد الطالب: بن ماتالله عبد المالك

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 18 /2017/09

أمام اللجنة المكونة من السادة:.....

الدكتور / محمد منير بن عبد الهادي..... جامعة ورقلة) رئيسا

الدكتور / قوجيل محمد..... جامعة ورقلة) مناقشا

الدكتور/ بوختلة سمير .....جامعة ورقلة) مشرفا و مقررا

السنة الجامعية 2017/2016

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة– الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دور هيئات الدعم في تنمية وتطوير نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تقييمية

حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –فرع ورقلة–2005–2016

من إعداد الطالب: بن ماتالله عبد المالك

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2017/09/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:.....

الدكتور / محمد منير بن عبد الهادي..... جامعة ورقلة) رئيسا

الدكتور/ قوجيل محمد ..... جامعة ورقلة) مناقشا

الدكتورة/ بوختلة سمير .....جامعة ورقلة) مشرفا و مقررا

السنة الجامعية 2017/2016

الإهداء

إلى والدينا ..... أسبغ الله عليهما ثوب الصحة والعافية، اللذان غمرانيبدعواتهما حتى يسر الله لنا لإتمام هذه المذكرة.

إلى كافة أفراد عائلتينا الكريمتين.

إلى كل الاصدقاء الذين وقف معنا في السراء والضراء.

إلى كل من علمنا حرفا فلا أنسى له فضلا، ودعمنا وكان لنا عونا وسندا من قريب أو بعيد

إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وليست في شيء آخر.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

محبكم في الله عبد المالك بن ماتالله

شكر وتقدير

اتقدم بشكري الخاص الى استاذي المشرفة الدكتورة "بوختالة سمير" على متابعته لي وتوجيهاته وصبره كل ما بدر مني وتقديمه النصح لإتمام هذه المذكرة ، حيث كان لي سراج وهاج في طريق انجاز هذا العمل .

راجيا من المولى عز وجل ان ينير دربه ويبارك في عمره وصحته ان شاء الله .

كما لا يفوتني ان اتقدم بالشكر الجزيل الى كافة أستاذ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين كان لهم الفضل الكبير في نجاحي .

دون انسى ان اشكر اعضاء اللجنة المناقشة على منحهم لي شرف مناقشة هاته المذكرة وابداء ملاحظاتهم القيمة وكل الطاقم الاداري بالكلية .

وفي الاخير اشكر كل من ساهم من قريب وبعيد لإتمام هذا العمل . . . . . .

والله ولي التوفيق

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى فعالية آليات الدعم المنشأة من أجل تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت من بين أهم الركائز التي يعتمد عليها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا نتيجة الدور الفعال في مجال التنمية، هذا ما تم إثباته في هذا البحث الذي تم من خلاه معالجة الاشكالية "ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" في شكل دراسة تقييمية، اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاحصائي، وكانت أبرز النتائج المتوصل إليها أن دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ضعيف ولم يصل إلى المستوى المتوقع منها، كما أن الوكالة لم تتمكن من تفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هيئات الدعم، حاضنات الأعمال، الروح المقاولاتية

Abstract:

This study aims to highlight the effectiveness of the support mechanisms established for the development of small and medium enterprises, which have become one of the most important pillars of economic and social development. This is the result of the active role in development, The National Agency for the Promotion of Youth Employment in the Promotion and Development of the Small and Medium Enterprises Sector was formed in the form of an evaluation study. In this study, we adopted the descriptive statistical approach. The main findings were that the role of the National Agency for Youth Employment Support Weak and did not reach the level expected of them, and the Agency was unable to activate the sector of small and medium enterprises.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	III
الشكر	IV
ملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
المقدمة	أ
الفصل الاول:الادبيات النظرية والتطبيقية لهيئات الدعم و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1
تمهيد	2
المبحث الاول: مفاهيم اساسية حول المؤسسات وهيئات الدعم	3
المبحث الثاني:الدراسات السابقة حول دور هيئات الدعم في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
خلاصة الفصل الاول	24
الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة	25
المبحث الاول : الطريقة والادوات	27
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة	32
الخاتمة	40
المصادر والمراجع	43
الفهرس	46

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	29
(2-2)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	30
(3-2)	تخفيض معدلات الفائدة	31
(4-2)	عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة من سنة 2005 إلى سنة 2016	32
(5-2)	حصيلة نشاط الوكالة 2005-2016	33
(6-2)	حصيلة التمويل المقدم من طرف الوكالة حسب الصيغتين	34
(7-2)	توزيع القروض حسب القطاعات 2009-20014	35

الفهرس

الاهداء.....III

الشكر IV

الملخص V

قائمة المحتويات VI

قائمة الجداول VII

المقدمة ..... أ

الفصل الاول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لهيئات الدعم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة....1

تمهيد 2

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئات الدعم 3

المطلب الاول : : مفاهيم عام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية..... 3

الفرع الاول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 3

الفرع الثاني: أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية..... 7

الفرع الثالث: : المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 10

المطلب الثاني هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 12

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول دور هيئات الدعم في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....18

المطلب الاول: تقديم الدراسات السابقة..... 18

الفرع الاول: الدراسات المحلية..... 18

الفرع الثاني :الدراسات الاجنبية 20

المطلب الثاني : التعليق على الدراسات 22

خلاصة الفصل الاول 24

الفصل الثاني :دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة 25

تمهيد 26

المبحث الاول: الطريقة والادوات 27

المطلب الاول: اختيار مجتمع الدراسة..... 27

المطلب الثاني : تحديد متغيرات الدراسة 31

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة..... 32

المطلب الأول: عرض النتائج 31

المطلب الثاني: مناقشة النتائج.....36

خلاصة الفصل الثاني..... 39

الخاتمة 40

المقدمة

المقدمة

تلعب المشاريع الصغيرة دوراً حيوياً يعمل على تطوير المجتمع والإسراع في عملية التنمية، وفي إطار عمليات التنمية الشاملة يتم البحث عن آليات جديدة فعالة من أجل مواجهة الأوضاع الاقتصادية المترتبة على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ومواجهة سياسات السوق التي تنتهجها معظم دول العالم الآن، حيث تجد أن قطاعات المشاريع الصغيرة تؤدي إلى توافر عمالة مدربة يجب إعادة الاستفادة منها وإدخالها إلى سوق العمل بشكل أو بآخر.إضافة إلى أن ارتفاع نسبة البطالة ولا سيما بين الشباب المتعلم وندرة فرص العمل المناسب للأعداد الضخمة من الخريجين، وكذلك صعوبة وندرة الحصول على التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة، لذلك كان لا بد من البحث عن آليات تساعد في خلق فرص عمل جديدة ودفع الاقتصاد وتنشيط عمليات نقل التكنولوجيا، ومن هنا نجد دور المهم لهيئات الدعم وقد أثبت أنها حلول عملية لحل مشاكل البطالة والتنمية الاقتصادية.

في ظل التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، مما زاد الاهتمام بالمؤسسات الخاصة و كان نتيجة لذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تلعب دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي ، خاصة بعد ما آلت إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية، و هذا بعد أن كان دور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مغيبا لفترة طويلة،و في هذا الإطار قامت الدول الجزائرية كغيرها من الدول باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسساتالصغيرة سواء في الجوانب المالية و التشريعية و التنظيمية، كما قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب و صغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد بإنشاء هياكل تدعم وترافق هذه المؤسسات، ومن بين هذه الهياكل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تعتبر المقصد الأول لحاملي المشاريع في الجزائر.

أ- **الإشكالية:** بهدف الوقوف على مدى نجاعة استراتيجية الحكومة المتخذ لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنقوم من خلال هذا البحث بدراسة تقييمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة من خلال معالجة الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة في ترقية وتطوير نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ورقلة؟**

ولإجابة على هذه الاشكالية سنحاول الاجابة على التساؤلات التالية :

- هل نجحت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة في خلق تنوع في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل ساهمة الوكالة لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة في تنمية روح المقاولاتية لدى المقاولين الشباب؟

ب-الفرضيات :

- تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة بشكل كبيرة في تنمية روح المقاولاتية لدى حاملي المشايع؛
- لم تتمكن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة من خلق تنوع في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ت-أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تناولنا موضع يعتبر من مواضيع الساعة، حيث بعد أزمة انهيار أسعار البترول في السنوات الاخير أصبح من ضرري على الجزائر خلق تنوع في اقتصادها، وذلك بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للدور المهم الذي تلعبه هيئات الدعم في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسط على مواجهة الصعوبات المحيط بها، اعتمد ت الجزائر على هذه الهيئات لتحقيق تنوع في الاقتصاد، ونظرا للظروف الاقتصادية التي تمر بها الجزائر أصبح الوقوف على مدى تحقيق هذه الهيئات أهدافها مهما، لتدارك النقص الواقع من طرف هذه لهيئات.

ث- **أهداف الدراسة:** تهدف من خلال هذه الدراسةإلى :

- إبراز أهمية ومدى مساهمة هيئات الدعم في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إبراز جهود الدول من خلال السياسات والبرامج المتبعة لتفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية؛
- الوقوف على الدور الحقيقي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج-أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أهم الأسباب التي دفعت بنا إلى اختيار هذا البحث فيما يلي:

- الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع، وتماشيه مع تخصصنا العلمي؛

- الأهمية التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة على مستوى مختلف دول العالم، وذلك لفعاليتها في تطوير العديد من الاقتصاديات، محاولة إبراز هذا الدول في الاقتصاد الوطني؛
- محاولة تسليط الضوء على الدور الحقيقي لهيئات الدعم الحكومية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج- حدود الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة مكان لإجراء الدراسة، أما الفترة الزمنية فكانت الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2014.

ح- منهج الدراسة: المنهج المعتمد من أجل إجراء هذه الدراسة هو المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري، بينما اعتمدنا على المنهج الاحصائي في عرض الدراسة الميدانية عند عرضنا الإحصائيات التي تم جمعها وتحليلها.

خ- صعوبات البحث : وجهتنا صعوبات خلال البحث أبرزها:

- وجود اختلاق في الاحصائيات المنشورة؛
- الحصول على المعلومات من طرف الوكالة.

د- هيكل البحث:

المقدمة: تم في المقدمة تقديم فكرة عن موضوع البحث في شكل وجيز؛

الفصل الأول: يتضمن هذا الفصل أدبيات نظرية الأدبيات النظرية والتطبيقية لهيئات الدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يحتوى هذا الفصل على الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجهود المبذولة لدعم هذه المؤسسات، هذا في المبحث الأول للفصل ، بينما في الفصل الثاني قمنا يعرض بعض الدراسات التي تناولت مواضيع مشابهة لموضع الدراسة حيث تناولنا الاشكالية المعالجة في كل دراسة، والأدوات المستعملة، ثم النتائج التي تم التوصل إليها؛

الفصل الثاني: تناولنا في هذا الفصل دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة ، حيث قمنا تقسيم الفصل إلى مبحثين، في المبحث الأول قمنا بعرض منهجية الدراسة و الأدوات المستعملة ، أما المبحث الثاني فقمنا من خلاله بعرض ومناقشة النتائج المتحصل عليها من خلا دراسة.

الخاتمة: استعرضنا في الخاتمة النتائج النهائية للدراسة، لنصل إلى الإجابة التي تم طرحها في المقدمة، وطرح بعض التوصيات، والآفاق.

تمهيد

رغم الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تشهد معدلات فشل عاليةخاصةفيالسنواتالأولى لانطلاقها و ذلك نظرا لنقص المهارات الإدارية لديها وضعف مواردها المالية، ما يحول دون حصولها على المعلومات والاستشارات وخدمات التدريب. و من هذا المنطلق، و في ظل الأجواء التنافسية شديدة الصعوبة برزت أهمية منظومات العمل المستحدثة،التي تعمل على تطوير وتحديث مفهوم دعم ورعاية المؤسسات الصغيرة. و في هذا المجال تعتبر هيئات من أكثر المنظومات فاعلية في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال نجاحها في توفير الرعاية والدعم لهذا النوع من المؤسسات وزيادة حظوظها في النجاح.

المبحث الأول: مفاهيم اساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئات الدعم

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية

يرى الباحثين بأن المؤسساتالصغيرة والمتوسطة تدفع بعجلة تقدم الاقتصادي و ذلك من خلال الدور الذي تقوم به في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ، و بالرغم من التغيرات المتسارعة في المحيط و نظرا لسهولة إنشائها ، و مرونتها و توفيرها لمناصب شغل أصبحت تحتل مكانة هامة و أهمية بالغة ، و قبل التطرق للاهيتها و دورها وجب التعرف عليها و التعرف على خصائصها .

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

اختلف الباحثون حول مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن التعريفات المستخدمة تختلف وتتفاوت في معانيها من دولة إلى أخرى، وبين الدول النامية والمتقدمة وحتى داخل الدول نفسها، لكن يجمع أغلب الاقتصاديين على أنه رغم صعوبة ضبط هذا المفهوم، إلا أنه يمكن التوصل إلى محاولات لتعريفه بناءا على مجموعة من المعايير كحجم رأس المال المستثمر، عدد العمال، طبيعة الملكية والمسؤولية الإدارية، المستوى التقني، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، رقم الأعمال...الخ.

- **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNID)**: عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث عدد العمال على أنها المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بها 15-19عاملا، والمتوسطة هي التي يعمل بها 20-99عاملا، والكبيرة التي يعمل بها 100عامل.[1]
- **منظمة العمل الدولية** : عرفت منظمة العمل الدولية على أنها "وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج وتوزع سلعا وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، والبعض الآخر قد يستأجر عمالًا أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأسمال ثابت صغير جدًا أو ربما بدون رأسمال ثابت، وتستخدم كفاءة ذات مستوى منخفض، وعادة ما تكتسب دخولًا غير منتظمة، وتوفر فرص عمل غير مستقرة، وهي تدخل في القطاع غير الرسمي يعني أنها ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية ولا تتوافر عنها بيانات في الإحصاءات الرسمية[2])"

[1] نوال بن عمارة، التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد05، 2012، ص41

[2] نفس المرجع، ص42

- **تعريف الاتحاد الأوروبي** : اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في أفريل 1996 على ثلاثة معايير وهي عدد العمال رقم الأعمال، واستقلالية المؤسسة، وقد فرق الاتحاد الأوروبي في تعريفه بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

المؤسسات المصغرة هي المؤسسة التي تشغل من 1 إلى 9 عمال، والمؤسسات الصغيرة هي التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل من 10 إلى 49 عامل، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو[1].

- **التعريف المعتمد في القانون الجزائري**: إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في المادة 5 من مشروع القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطروح في جدول أعمال دورة 2016-2017 للجلس الشعبي الوطني والذي يتضمن عدة إجراءات لدعم هذا الصنف من المؤسسات ولإعطاء ديناميكية أكبر للاقتصاد، ويأتي هذا النص الجديد بمراجعة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في قانون 2001 ومواءمته مع الوضعية الراهنة سواء على الوطنية أو الدولية.

وعليه نصت المادة 5 على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع أو الخدمات تشغل من 1 إلى 250 ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 ملايير دينار جزائري أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1مليار دينار وكل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.تشير المادة 8 من قانون انا المؤسسات متوسطة هي مؤسسه الشغل من 50 الى 250 عامل ويكون رقم اعمالها السنوي ما بين 400 دينار و 4 مليار دينار او مجموعه حصلتها السنوي ما بين 200 مليون دينار من جهتها تعرف المؤسسة الصغيرة في المادة 9 بانها مؤسسه تشغل ما بين 10 الى 49 شخص رقم اعمالها لا يتجاوز 400 مليون دينار او مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دينار وبالنسبة للمؤسسة الصغيرة جدا فتعرفه المادة 10 على انها مؤسسة تشغل من شخص الى تسعة اشخاص وتحقق رقم اعمال سنوي اقل من 40 مليون دينار او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 20 مليون دينار[2] .

[1] سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015، ص220

[2] المادة5، الجريدة الرسمية ، قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 10يناير 2017 ، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 02، ص4

2. خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تتميز هذه المؤسسات بالخصائص التالية :

- مالك المنشأة هو مديرها(الملكية الفردية): إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان؛

- انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة :وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

- الاعتماد على الموارد المحلية الأولية: تعتمد المشروعات الصغيرة على المواد الخام الأولية الموجودة في البيئة المحيطة وذلك بسبب عدم قدرتها على الاستيراد؛

- سهولة التأسيس: حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة؛

- غير الرسمية (In formalization): يغلب على أنشطة الأعمال الصغيرة الصبغة غير الرسمية وذلك بسبب قلة عدد العمال وصغر حجم المشروع، وكذلك بسبب قرب العاملين من بعضهم البعض ومعرفتهم لبعضهم حيث تشير الإحصاءات إلى أن 69% من المشروعات الصغيرة يعمل بها أقرباء لأصحاب تلك المشروعات،[1]

- المركزية: تتسم المشروعات الصغيرة بالمركزية في أعمالها حيث يقوم مالك المشروع نفسه أو بمساعدة بعض المساعدين بتأدية النشاطات المختلفة في المشروع.[2]

- عدم الاهتمام الكبير في جوانب البحث والتطوير حيث أن هذه المشروعات في الغالب لا تستخدم تقنيات معقدة وذلك لأن البحث والتطوير يحتاج إلى أموال وخبرات للقيام به وهذه الأموال لا تتوافر لدى مثل هذه المشروعات؛

- الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدراً جيداً للادخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال؛

---

[1] السالم ،مؤيد سعيد، **التكامل بين التخطيط الاستراتيجي والممارسات الخاصة ،مؤتمر إدارة الموارد البشرية وتحديات القرن الجديد** ،جامعة اليرموك ،اربد ،الأردن ، 18-20 تموز 2000 ،ص63.

[2] عبيد عاطف ،والشريف علي ، **نظريات في التنظيم والإدارة** ، الدار الجامعية ،بيروت ، 1988 ، ص 65.

●المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يساعد على توزيع عادل للدخل والثروة وتحقيق التوازن الجغرافي والإقليمي للتنمية؛

●صناعات تابعه ومكملة (Subcontractors) لقد برزت هذه الميزة حديثا وخاصة بعد سيادة العولمة والمنظمات العابرة للقارات، حيث تتميز المشروعات الصغيرة بمساندتها للمشروعات الكبيرة، وكذلك فأنها مغذية لها لدرجة أنها أصبحت لا تستطيع الاستغناء عنها ، وذلك لما تمتاز به من قدرة على التكيف مع الظروف والأوضاع الطارئة[1]؛

●مشروعات عائليه الإنتاج: لقد دلت الإحصاءات ان 90% من المشاريع التجارية في العالم هي صغيرة وحوالي 80% من هذه المشاريع هي عائلية بالأساس؛

●صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية: نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف،

●تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة لذا فهي تلعب دورا كبيرا في تخفيف حدة البطالة من خلال فرص العمل التي توفرها والتي تستوعب مختلف الشرائح في المجتمع مما يكسبها صفة الاتساع في التأثير على الاقتصاد الوطني حيث تشير التقديرات إلى أن تكلفة فرصة العمل الدائمة في الصناعات الكبيرة تتكلف حوالي 15 ألف دولار، في حين أنه في المنشآت الصغيرة تتكلف بين 900 – 3000 دولار2.

يلاحظ مما تقدم أن خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها ما هو سلبي ومنها ما هو ايجابي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها.

يمكن تلخيص هذه الخصائص في :

- ❖ سهولة إنشائها : فهي لا تتطلب أموالا كبيرة لإنشائها و التمويل غالبا ما يكون محليا، و تعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية أيضا لا تتطلب استيرادها في الكثير من الأحيان.
- ❖ تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل، تناسب ظروفها المحلية و نقصد بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة .
- ❖ لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات و تجهيزات بسيطة ، مما يجعل تكاليفها منخفضة .
- ❖ تتميز بالمرونة في أعمالها و عملياتها و منتجاتها بما يمكن تعديلها وفقا للظروف المتاحة و المحيطة بالمؤسسة

[1] إياد عبد الفتاح علي،**دور المؤسسات التمويلية الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن** ، قسم الاقتصاد الجامعة الأردنية ،عمان ، 1999،ص2

[2] محمد عبد الحميد، **المنشاة الصغيرة والمتوسطة في مواجهه التحديات التمويلية**، ندوة الرياض، 2002، ص 10

- تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية .
- هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة .
- تستخدم نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام اتخاذها للقرارات.

الفرع الثاني: أهمية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية

أولا : **أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

تعتبر المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي في جميع البلدان. ومن بين هذه المؤسسات برز بشكل جلي الدور الحيوي والأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الإحصائيات المتوفرة تدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الغالبة في اقتصاديات كل البلدان، وتعتبر بالتالي الركيزة الأساسية للاقتصاد في هذه البلدان. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل هذه المؤسسات نسبة 99.6% من مجموع المؤسسات، و في ألمانيا 90%، اليابان 99.3 % وفي أوربا 99.8 %. وتدل الإحصائيات أيضا بأن القفزات والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية الكبرى تتم في إطار المؤسسات و الشركات الصغيرة. و حتى في المؤسسات الكبرى تحدث هذه التطورات في الوحدات والشركات الصغرى التابعة لها. ولهذه المؤسسات قدرة على التطور والنمو والاستمرارية بالرغم من تعرضها الدائم لعمليات الاختفاء والظهور نتيجة لعمليات الإفلاس والتكوين الملازمين لها.

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة و الاقتصاد الوطني بصفة خاصة لأنها تشكل أهم عناصر و مكونات النشاط الاقتصادي لكل دول العالم ، فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية و التطور الاقتصادي ، والتي توفر قاعدة صناعية و بنية تحتية واسعة و ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و نجد من بين الأسبابالتي أدت إلى الاهتمام بهذه المشاريع الصغيرة و المتوسطة :

1. **انهيار الأوضاع المالية** :خاصة في الدول النامية ، و بالتالي ضعف القدرات الاستثمارية و عدم قدرة المؤسسات الكبيرة على الاستمرار و البقاء .

2. **التحولات الاقتصادية العالمية** : و التي جاءت ببرنامج الحويل الهيكلي مثل الخوصصة، التي قد نعتبرها بأنها كانت السبب و العامل الأساسي الذي أدى إلى ضرورة تنمية و تطوير تلك المؤسسات، و ذلك كله في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص .

ثانيا : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية :

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول فإن دورها يظهر بشكل جلي وواضح و أساسي و يمكن حصر هذا الدور في النقاط التالية :

أولا: الدور الاقتصادي :

يمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية :

1. تنمية المبدعين والرياديين : حيث تساعد المشاريع الصغيرة على تطوير قطاع التكنولوجيا ، فقد لوحظأنه من خلال هذه المشاريع فقد ظهرت العديد من الاختراعات ، وذلك لوجود بيئة تساعد على ذلكالأمر الذي نفتقد إليه في المشاريع الكبيرة؛[1]

2. تعبئة الموارد المالية :و ذلك بجمع أموال مختلفة المصادر ، إذ بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من طرف العائلات و الأسر و بالتالي تجميع تلك الأموال ، أو كأن يقوم أحد الأشخاص أو العمال المهرة مع مجموعة من العاملين بتكوين وحدات إنتاجية بالاعتماد على مدخراتهم ، و بالتالي تشكيل طاقات إضافية ، تمكنهم من إبراز كفاءاتهم و المحافظة على استقلاليتهم المالية و وحدتهم ؛

3. رفع إنتاجية العامل : و ذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال و باستمرار لضمان السير الحسن للعمل ، و كذلك السيطرة على سير العمل نظرا لصغر حجم هذه المؤسسات؛

4. خلق الناتج الخام الداخلي : تستطيع المشاريع من خلال قدرتها على توفير مايحتاج إليه المجتمع من سلع وخدمات إلى الاستغناء عن الاستيراد من الخارج وبالتالي تساعد علىإحلال الواردات واستخدام المواد الخام المحلية في التصنيع والإنتاج؛[2]

5. ترقية التجارة الخارجية : تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير و استراد؛

6.1دعم الصادرات : تعمل المشاريع الصغيرة على انتاج العديد من السلع للمجتمع حتى وأنه يمكن تصدير بعضها ، كما تعمل على توفير بعض السلع التي قد تحتاجها المشاريع الكبيرة وبذلك تساهم فيتوفير العملة الصعبة؛[3]

[1] برنوطي ، سعاد نايف ، برنوطي ، سعاد نايف ، ادارة الأعمال الصغيرة ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى،2005، ص62

[2] جواد ، نبيل ، ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت، الطبعةالأولى ، 2007 ، ، ص 9

[3] نفس المرجع

ثانيا: الدور الاجتماعي :

اضافة إلى الاهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن لها أهمية اجتماعية من خلال

- **توفير مناصب الشغل**: رغم صغر حجمها وامكانياتها المتواضعة إلا أنها تساهم بدور فعال في توفير فرص العمل، إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل أنها تعتمد في العملية الانتاجية على التكنولوجيا البسيطة ذات الكثافة العمالية العالية فهي بذلك تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال، وتلقى هذهالأهمية صدا واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة[1].
- **تلبية حاجات الافراد وخدمة المجتمع** : تسعى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى تلبية واشباع حاجات ورغبات الافراد من خال التعبير عن آرائهم وترجمة أفكارهم ومحاولة تجسيدها في الواقع فهي بذلك أداة لتحقيق الذات لدى الافراد وتحقيق الاشباع النفسي لديهم2.
- **المساهمة في التنمية المحلية**:تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقدرتها على الانتشار الواسع بينمختلف المحافظات والاقاليم وهذا الانتشار ساعد على تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا وبالتالي مساهمتها في التقليص من اوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المناطقكما انها تعمل على خلق مجتمعات إنتاجية في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية واحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطقكما انها تعمل على إعادة التوزيع السكاني والتقليل من المشكلات البيئية.3

[1] فرحاتي حبيبة، دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكر، ص20

[2] سمير عام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مركز التعليم المفتوح، القاهرة،1961، ص 6

[3] أحمد عارف العساف آخرون، الأصول العلمية والعملية إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص21

الفرع الثالث : المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسط

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل منها مشكال مالية، مشاكل تنظيمية،...الخ، قد تأدي هذه المشاكل إلى فشل هذه المؤسسات، وعدم القدرة على الاستمرارية.

- **المشاكل التمويلية :**

تعتبر مشكلة التمويل من أبرز المشكال التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معظم الدول، وذلك لعدم توفر التمويل اللازم لبدء نشاطها أو توسعها، بسبب ضعف التمويل الداخلي نتيجة عدمكفاية الموارد الخاصة، وصعوبة الحصول على التمويل الخارجي،سواءكان من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى ويعود ذلك لأسباب التالية:

- ضعف الضمانات اللازم تقديمها للبنوك للحصول على التمويل؛
- ارتفاع نسبة المخاطر لعدم القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية، مما يعيق تقديم الجدارة الائتمانية للمشروع،كما ان معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل في القطاعات غير الرسمية وهذا ما يزيد درجة المخاطر لديها؛
- افتقاد الثقة في القائمين على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[1]

يمكن اختصار المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي :

- مشاكل متعلقة بالحصول على التكلفة الاستثمارية المناسبة للمشروع؛
- مشاكل متعلقة بتمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو؛
- مشاكل تتعلق بالضمانات التي تطلبها الجهات المانحة للائتمان، فضلا عن عبئ الفوائد.

- **والمشاكل المتعلقة بالتنظيم والإدارة:** وهي صعوبات إدارية وقانونية، حيث لازالت الإدارة في كثير من البلدان النامية تؤثر بثقلها على الجهاز الإنتاجي وتعدد مراكز اتخاذ القرار، المدة الطويلة التي تستغرقها معالجة مشاكل هذه المؤسسات، عدم استقرار النصوص القانونية وتعدد التأويلات المقدمة لها فيما يتعلق بهذه المؤسسات، مما يعجزها ويحد من قدرتها على العمل والانطلاق لمواكبة المتغيرات السريعة في الأسواق وعوامل المنافسة المتصاعدة والمتزايدة يوما بعد يوم[2]

[1] فرحاتي حبيبة، **دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سابق،ص28

[2] عبد الرحمان بن عنتر وعبد الله بلوناس، **مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطورها ودعم قدرتها التنافسية**، بحث مقدم للدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطويرها في الاقتصاد المغاربية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 25-28ماي 2003، ص05

- **مشاكل نقص العمالة المدربة**:فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه نقص العمالة المدربة والمؤهلة، وذلك لأن المؤسسات الكبيرة تعتبر أكثر جاذبية لهذه العمالة، لأنها تتيح أجورا مرتفعة بالمقارنة مع أجور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا ضمان الاستمرارية في العمل وتجنب احتمال فقدان المنصب بسبب مخاطر الفشل والتوقف المرتفعة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن المؤسسات الكبيرة تتيح فرص أكبر في مجال التدريب واكتساب المعارف، من خلال الاستفادة من دورات التكوين وتنظيم الملتقيات، منن أجل تنمية وتطوير المورد البشري بغرض تشجيع وظيفة البحث والابتكار والإبداع في المؤسسة، وبالتالي إمكانية الترقية وزيادة الأجر، والاستفادة من المزايا الأخرى كنظام المكافآت والحوافز، بينما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمحدودية الأموال يؤدي إلى تقليل فرص التدريب، وبالتالي عدم مواكبة التكنولوجيا الحديثة، وهكذا تبقى هذه المؤسسات قليلة الإبداع والابتكار، مما يهدد وجودها واستمراريتها وتطورها، ويدفع بالعمالة المدربة والمؤهلة إلى الهروب باتجاه المؤسسات الكبيرة لأول فرصة تتاح لهم؛[1]
- **المشاكل والصعوبات التسويقية**:تتمثل المشاكل التسويقية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في:

✓ عدم ثبات الإنتاج من موسم لآخر مما يؤدي إلى فائض في الطلب تارة وفي العرض تارة أخرى؛

✓ تشابه منتجات هذه المؤسسات من الناحية القطاعية وتمركزها في مجالات معينة دون الأخذ بالاعتبار الطاقة الإستعابية للسوق المحلية أو الإقليمية، مما يخلق درجة عالية من المنافسة الضارة فيما بينها؛

✓ نقص الوعي التسويقي لهذه المؤسسات والاكتفاء بالخبرة والجهد الشخصي في إدارة النشاط التسويقي وعدم الاستعانة بالخدمات الاستشارية التسويقية وذلك بسبب قلة القدرات المالية أو حفاظا على أسرار وخصوصيات النشاط؛

✓ صعوبة الوصول إلى الأسواق العالمية.[2]

إن المؤسسات تعيش في وسط تسوده المنافسة، سواء كانت محلية أو أجنبية، مما يحتم عليها ضرورة اكتساب ميزة تنافسية، للحفاظ على بقائها، وهذا أمام مؤسسات أخرى تملك كل عوامل النجاح من رؤوس أموال كبيرة، وتكنولوجيا عالية، وعمالة مدربة، وإدارة فعالة، لذا عليها العمل على توفير متطلبات النجاح من أجل المحافظة على تميزها وحصتها السوقية، عن طريق التحكم الجيد في وظيفتي التسويق والتخزين، وبالتالي قدرتها على المنافسة والتوسع في الأسواق الداخلية وحتى الخارجية منها.

[1] سمير هربان، **مرجع سابق**،ص27

[2] مصطفى يوسف كافي، **بيئة وتكنولوجية إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص63

المطلب الثاني: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في ظل التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، مما زاد الاهتمام بالمؤسسات الخاصة و كان نتيجة لذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تلعب دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي ، خاصة بعد ما آلت إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية، و هذا بعد أن كان دور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مغيبا لفترة طويلة، و في هذا الإطار قامت الدول الجزائرية كغيرها من الدول باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات الصغيرة سواء في الجوانب المالية و التشريعية و التنظيمية، كما قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب و صغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد بإنشاء هياكل تدعيم لهذه المؤسسات، ابرزها

1) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ):

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 والموافق ل 08 سبتمبر 1996 وتم تحديد قانونها الأساسي، حيث عدل وتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003، وتعرف على أنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش فئة الشباب من خلال إقامة مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة لجميع نشاطات الوكالة، ويمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناءا على قرار من مجلسها التوجيهي، ومقرها الجزائر العاصمة.[1]

مهام الوكالة:

في إطار قيام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بوظيفتها تقوم بما يلي:

- تدعيم وتقديم الاستشارة الشباب في إطار تطبيقهم لمشاريعهم الاستثمارية؛
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، ومساعدتهم عند الحاجة لدى لمؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمار؛

[1] المادة الأولى، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 08 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، العدد52،ص12.

- تبليغ الشباب المترشحين للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الاخرى التي يحصلون عليها؛
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم؛
- تقديم المساعدة المالية للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب وتعبئة القروض؛
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسة الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير؛
- تشجيع كل التدابير الأخرى التي تهدف إلى ترقية تشغيل الشباب.

2) **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة (ANGEM)**: هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع محلية تضطلع بالمهام الآتية:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بها؛
- تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛
- تمنح قروض بدون فائدة؛
- تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
- تقديم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛
- تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة؛

- تمنح سلفة بدون فائدة تتراوح بين25% و27% وسلفة بدون فائدة مقدرة ب90% من الكلفة الإجمالية للمشروع لشراء المواد الأولية ولا تتعدى ثلاثين ألف دينار[1]

3) **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI" L)**:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار في عام 2001، وهذا حسب ما ورد في المادة 7 من قانون الاستثمار الصادر في أوت 2001.وكلة لهذه الوكالة عدة مهام أبرزها:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتنميها ومتابعتها؛
- استقبال وإعلام ومساعدة لمستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- تسهيل الاجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات؛
- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمادة الأولية في المدة المحددة.[2]

4) **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)**:

يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر 30 –50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد.الحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار.يقدم الجهاز لأصحاب المشاريع مايلي:

- المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع و وضع مخطط الأعمال؛
- العادة خلال جميع مراحل المشروع وتطوير دعم خطة العمل.

- المساعدة على الحصول على التمويل البنكي (70٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط، من لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض ،من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار/قروض الاستثمارات الشباب

[1] محسن عواطف، **إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات شهادة الماجيستير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة،2008،ص61

[2] قوجيل محمد، **تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة قاصدي مرباح، 2008،ص54

العاطل عن العمل والبالغ من 30-50 سنة. وتستند الاستثمارات المراد إنجازها في هذا الإطار حصريا، على صيغة التمويل الثلاثي، التي تربط صاحب المشروع و البنك و الصندوق من خلال التركيبة التالية:

* المساهمة الشخصية : 1-2٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع؛

*تمويل الصندوق : 28-29٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع (على شكل هبة)؛

* تمويل البنك : 70٪ (بفوائد مخفضة).

- المزايا الضريبية (الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال)؛

-التدريب و التكوين في مجال تسيير المؤسسات، أثناء تركيب المشروع و بعد إنشاء المؤسسة؛

-التصديق على المكاسب المهنية.

وضع هذا الإجراء بشراكة مع وزارة التكوين و التعليم المهنيين ،وهو يهدف إلى تقييم و تحسين الخبرة المهنية لأصحاب المشاريع في المستقبل ،الذين لا يملكون إثبات الكفاءة (شهادة التأهيل ، دبلوم أو شهادة عمل). يتكفل ماديا بهذه العملية[1].

5) **برتوكول اتفاق مع هيئة وطنية مالية:** إبرام اتفاق برتوكول تعاون لترقية الوسطية المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات صغيرة والمتوسطة والبنوك العالمية في 2001/12/23 للعمل أكثر على انتفاخ محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا الاتفاق يسمح للطرفين بالعمل على:

- ترقية شروط العلاقة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية؛
- توجيه القروض البنكية لصالح النشاطات المنتجة ذات قيمة مضافة ومنشأة لمناصب عمل؛
- محاولة توحيد سبل تطوير موحدة وتشاورية بالتعاون مع وزارة المالية والشؤون الخارجية؛
- مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تمويل ملائم وفعال.[2]

[1] وزارة الصناعة والمناجم، اليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،http://www.mdipi.gov.dz 2017/03/24

[2] صياغ ياسين، مساهمة القروض البنكية في حل مشكل التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة صادي مرباح ورقلة،2012-2013،ص11

6) **صندوق ضمان القروض(FGAR):**

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004[1].

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

7) **برنامج التأهيل ميدا** :يعد برنامج "ميدا" أداة مالية أساسية للاتحاد الأوروبي، لتسهيل تطبيق الشراكة الأوروبية . المتوسطية. ويبلغ حجم البرنامج 3.425 مليارات وحدة نقد أوروبية، من موازنة أوروبية تبلغ 4.685 مليارات وحدة نقد أوروبية، مخصصة لتمويل التعاون بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين، أقرت من 1995 إلى 1999. تذهب نسبة 90% من "ميدا" إلى الشركاء المتوسطيين (الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس وتركيا والسلطة الفلسطينية)، عبر قنوات اتصال ثنائية، و10% مخصصة لنشاط إقليمي (للبلدان المذكورة، إضافة إلى إسرائيل وقبرص ومالطا) وتخضع موارد برنامج "ميدا" لنسق معين من جانبين: برنامج ثلاث سنوات مخصص للقنوات الثنائية، وبرنامج للنشاط الإقليمي يضم النشاط الثنائي. ويراجَع هذان البرنامجان كل سنة. وتنتظم أولويات موارد برنامج "ميدا" على النحو التالي:

1. دعم التحول الاقتصادي: الغرض هو تحضير دول الشراكة للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة من خلال حفز المنافسة، مع ضمان نمو اقتصادي مستدام من خلال تنشيط القطاع الخاص؛

2. تقوية التوازن الاقتصادي الاجتماعي: الغرض هو تقليل تكلفة التحول الاقتصادي في المدى القصير من خلال معايير مناسبة، في حقل السياسة الاجتماعية؛

[1] الموقع الرسمي لصندوق ضمان القروض، https://www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=19&Itemid=30، 2017/03/26

3. التعاون الإقليمي: الغاية هي القيام بالنشاط الثنائي من خلال معايير لزيادة التبادل على المستوى الاقليمي؛

4. يعد احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية عنصرين ضروريين للتعاون في إطار برنامج "ميدا[1]."

[1] http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=10857، 2017/03/28.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول دور هيئات الدعم في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، قامت أغلب الدول بالاهتمام بهذه المؤسسات من خلال تشجيع وإنشاء حاضنات أعمال لدعم هذه المؤسسات، وفي هذا الإطار قام العديد من الباحثين بإجراء دراسات تهتم بتقييم أداء وسياسة هذه الحاضنات، من خلال هذا البحث سنتناول بعض هذه الدراسات.

المطلب الأول : تقديم الدراسات

الفرع الأول: الدراسات المحلية

1)-**قوجيل محمد "تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"** مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، قاصدي مرباح ورقلة،2008 .

كانت الإشكالية التي سعى الباحث للإجابة عليها هي " إلى أي مدى تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتحقيق أهدافها في دعم عملية إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، لقد تضمنت هذه الدراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تناول البحث واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال عرضه لمفهوم وخصائص هذا النوع من المؤسسات، كما تعرض لهيئات الدعم التي أنشأت من أجل دعم إنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقام الباحث بالوقوف على معوقات إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولقد خصص جزء من دراسته لموضوع الحاضنات ومشاتل المؤسسات واعتبارها نظام متكامل من خدمات الدعم والمرافقة ، حيث تناولت مفهوم حاضنات الاعمال وطرق تقييمها، كما قام بعرض بعض التجار الدولية الرائدة في هذا المجال.

وكانت النتائج التي توصل إليها الباحث هي أن الوكالة تلعب دور مهم في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما توصل الباحث إلى أن بالرغم من التغير الطفيف الذي شهدته الوكالة إلا أن الخدمات المقدمة من طرف الوكالة لم تصل إلى المستوى المطلوب .

- 2) **بركان دليلة، حايف سي حايفشيرار "حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"** الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،18-19 أفريل 2012، مداخلة:

الاشكالية المعالجة في هذه الدراسة هي كيف تساهم حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في إطار الإجابة على هذه الاشكالية قسمت الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية، تضمن المحور الأول مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودرها في التنمية الاقتصادية، بينما المحور الثاني خصص للتعريف بحاضنات الأعمال ودرها في التنمية الاقتصادية، أما المحور الثالث فكان دراسة حالة الجزائر، حيث اتخذ الباحثان من الوطنية لتسير القرض المصغر عينة لدراسة.

اعتمدت الدراسة على الاحصائيات المتعلقة بالوكالة في سبيل الوصول إلى نتائج لحل الاشكالية المطروحة، وكانت النتائج المتحصل عليها هي الدور الفعال للوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مساهمتها في رفع معدلات التنمية المحلية ودفع عجلة التنمية.

- 3) **العايب ياسين، دراسية وتحليل سياسة الدعم الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، العدد1–2014**: هدفت الدراسة إلى إبراز سبل الدعم المالي التي وفرتها الحكومة منذ الانتقال إلى اقتصاد السوق، كما سعى الباحث ن خلال هذه الدراسة إلى تقييم سياسة الحكومة في تكييف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المتغيرات التشريعية والاقتصادية التي أفرزها ذلك الانتقال، حاول الباحث حصر الإيجابية للدعم المالي، والوقوف على معوقات استفادة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدعم الحكومي.

لبلوغ أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج التاريخي في تتبع تطور ساسة الدعم المالي الحكومي، والمنهج الوصفي التحليلي لتقييم سياسة الدعم الحكومي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث قام الباحث بتحليل احصائيات خاص بالهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر...الخ.

تمثلت النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة في عدم كفاية مردودية ما تقدمه هذه الهيئات، كما أن النتائج المحقق لا تعطس النتائج المخطط لها، كتلك المتعلقة بمعالجة المشاكل الرئيسية للقطاع وبالأخص صعوبة الحصول على التمويل الملائم.

الفرع الثاني : الدراسات الأجنبية

1) **ميسون محمد القواسمية"واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة ".رسالة ماجستير، جامعة الخليل،2010**: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال في الضفة الغربية ، وتحديد الدور الذي تلعبه في دعم المشاريع الصغيرة من خلال تقديم العديد من الخدمات التي تحتاج إليها.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ، واعتمدت الاستبانة كأداة لجمع البيانات المطلوبة، وقد تم مسح مجتمع الدراسة والمكون من جميع العاملين في حاضنات الأعمال والأفراد المحتضنين كمشروع صغير في حاضنات الأعمال في الضفة الغربية، (الخليل، نابلس، رامالله)، والبالغ عددهم (42) فرداً، وفقاً للمعلومات التي تم الحصول عليها من قبل الأشخاص المختصين في تلك المؤسسات . وقد قامت الباحثة بتحليل مخرجات الاستبانة إحصائياً وعرضها ومعالجتها بوساطة حزمة Excel الإحصائية باستخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية .

وقد أظهرت الدراسة العديد من النتائج أبرزها :

- تعاني المؤسسات الصغيرة في فلسطين العديد من المشاكل والتي يمكن ان تسبب لها الفشل في بداية حياتها؛
- ما زالت حاضنات الأعمال تسير وفق آلية غير علمية ، ولا تساعد المؤسسات الصغيرة في التغلب على مشاكلها؛
- يتسم تقديم الخدمات من قبل حاضنات الأعمال بأنها متدنية ولا تعمل على دعم المؤسسة.

2) **بسمة فتحي عوض برهوم " دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة لريادي الأعمال قطاع غزة" رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية، غزة،2014**:

هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية حاضنات الأعمال في كونها أداة لحل مشكلة البطالة لدىالشباب وخاصة رياديي الأعمال من خلال تحويل أفكارهم الإبداعية إلى مشاريع ناجحة .

ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بجمع البيانات من مصادره المختلفة معتمدتا في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي كما اتخذت من الاستبيان الأداة الرئيسية في جمع المعلومات، حيث كانت المؤسسات المتخرج من حاضنات الأعمال التكنولوجية في الجامعة الاسلامية بغزة المحتضن ضمن مشروعي (مشروع مبادرون- مشروع سبارك) مجتمع دراسة، وقد بلغ عدد هذه المؤسسات 90 مؤسسة.

من خلال هذه الدراسة تم استخدام طريقة الحصر الشامل حيث تم توزيع الاستبيان على كافة أفراد العينة، كما تم استرجاع 89 استمارة.

كانت أبرز النتائج المتحصل عليها هي :

مستوى تقدم الخدمة من قبل المحصنة كان متوسط بعض الشيء أثناء فترة الاحتضان، بينما تدني هذا المستوى بعد التخرج؛

تزداد نسبة نجاح المؤسسات بزيادة نسبة الخدمات المقدمة من طرف الحاضنة، مما يأدي إلى زيادة فرص العمل ؛

الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات يعتبر الأنسب في الحالة الفلسطينية وما يصاحبها من حصار وإغلاق، لأنه يعتمد بشكل كبير عل توفير الطاقات البشرية المؤهلة مهنيا بغض النظر عن الموقع الجغرافي.

3) انور أحمد نهار العزام، صباح محمد موسى "تأثير استخدام حاضنات الأعمال في إنجاح المشاريع الريادية في الأردن" مجلة الباحث، العدد الثالث والثمانون، الجامعة المستنصرية، 2010

سعى الباحثان من خلال هه الدراسة إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال في الأردن، وما تلعبه من دور في دعم وتطوير المؤسسات الريادية الناشئة وإسهامها في نمو الاقتصاد الوطني، حيث بينت الدراسة أن الخدمات المقدمة من طرف حاضنات الأعمال تتمثل في تقديم خدمات إدارية وفنية للمؤسسات الرائدة ، كما يتمثل في ما تقوم به حاضنات الأعمال في لعب دور الوسيط لدى الحكومة، والمؤسسات المالية والمصرفية.

تمثل مجتمع هذه الدراسة في حاضنات الأعمال الأردنية، والمؤسسات الرائدة التي تخرجت من تلك الحاصنات، والمؤسسات المحتضنة، ومؤسسات رائدة لم تدخل حاضنات الأعمال، حيث بلغ عددهم 69 مؤسسة، تم تحليل 58استمارة.تمثلت النتائج المتحصل عليها في وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعوامل الرؤية بأبعادها في نجاح المؤسسات الرائدة من حيث القدرة على النمو، والقدرة على توليد الدخل ، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعوامل الإسناد الخدمي بأبعاده (الإدارية والفنية) في نجاح المؤسسات الرائدة من حيث القدرة على النمو، القدرة على توليد الدخل ، والقدرة على توفير فرص عمل.

المطلب الثاني :التعليق على الدراسات

من خلال الدراسات التي عرضنا يتضح لنا

- أن هذه الدراسات أهتم بمعالجة مستوى الخدمات المقدمة من طرف حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولم تهتم بمعالجة فعالية الخدمات المقدمة من طرف هذه الحاضنات ؛
- اجمعت هذه الدراسات على أن خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها تعاني من مشاكل عديد وأبرزها المشاكل المالية والتسويقية، لكن لم يتم معالجة مساهمة الدعم المقدم لهذه المؤسسات على حل هذه المشاكل.

هناك نقاط تشابه بين هذه الدراسات و دراستنا، تتضح أوجه الاختلاف والتشابه بين هذه الدراسة والدراسات السابقة في:

1- من حيث المضمون:

سعينا من خلال هذه الدراسة إبراز مدى فعالية الدعم الذي تقدمه هيئات الدعم في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بدراسة مدى تحقيق هذه الهيئات لأهدافها المتعلقة تقديم الخدمات التي تمكن الشباب حاملي المشاريع من المتعلقة تقديم الخدمات التي تمكن الشباب حاملي المشاريع من قامة مشاريع ناجحة، تتفق دراستنا مع دراسة (قوجيل محمد)، و (ميسون محمد القواسمية)، أما باقي الدراسات فمنها من ركز على مدى مساهمة هذه الحاصنات في تحقيق التنمية الاقتصادية كدراسة (بسمة فتحي عوض برهوم)، ومنها من أهتم بتقييم سياسة الحكومة في دعم هذه المؤسسات دراسة (العايب ياسين)، بينما دراسة (انور أحمد نهار العزام، صباح محمد موسى) فركز على تأثير مستوى الخدمات على المؤسسات الرائدة.

2- من حيث مجتمع الدراسة

أختلف مجتمع الدراسة من دراسة إلى خرى، حيث طبق بعض الدراسات بما فيها الدراسة الحالية على هيئات الدعم، بينما طبق الدراسة الأخرى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين الدراسات الأخرى بين هيئات الدعم والمؤسسات المستفيد من دعم هذه الهيئات.

3- من حيث أدوات الدارسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التقويمي، حيث قمنا بتقييم مدى فعالية الهيئة من خلال تحليل الإحصائيات المتعلقة بالهيئة المدروسة ، على غرار دراسة(بركان دليلة، حايف سي حايفشيرار) ودراسة (بركان دليلة، حايف سي حايفشيرار)، بينما باقي البحوث اجريت باستعمال الاستبيان كأداة للدراسة .

الخلاصة

لقد تناولنا في هذا الفصل مجموع من المفاهيم عامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما يحيط بها من مشاكل وجهود متخذ من طرف الدول للتنمية هذا النوع من المؤسسات.

يمكن حصر ما تم تناوله خلال هذا الفصل في النقاط التالية :

- بالنظر إلى اختلاف وتعدد المعايير المستخدمة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن هناك صعوبة فاختيار تعريف موحد، فكل دولة تعتمد في تعريفها على معايير تتماشى مع وضعها الاقتصادي ودرجة نموها، واستراتيجيتها التنموية؛
- رغم الاختلاف في التعاريف إلا أن هناك إجماع على الأهمية البالغ التي اكتسبتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور فعال على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادية؛
- تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام متزايد على الصعيد المحلي والعالمي، وعلى مستوى الدول المتقدم والنامية. باعتبارها من أهم الخيارات التي يمكن الاعتماد عليها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، لما لها من خصائص تمتاز بها عن المؤسسات الأخرى، كسهولة الانشاء، بساطة التنظيم والتسيير...اخ.
- رغم بساطة وسهولة انشاء وتسيير هذا النوع من المؤسسات إلا أنها تبقى محاطة بمجموعة من المشاكل منها مشاكل مالية، تسويقية، تنظيمية، تأثر على تطورها ونموها. هذا ما دفع أغلب الدول للسعي إلى ابتكار آليات لدعمها، والجزائر سعت كغيرها لدعم هذه المؤسسات ويتجل ذلك من الخلال الهيئات المنشئة لمرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاجراءات القانونية المتخذة في هذا سبيل ذلك.

تمهيد

إن الخوض في الدراسة التطبيقية يساهم في اسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الواقع، في حالة هذه الدراسة سنقوم بربط الدعم المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة بالنتائج التي حققتها على مستوى المؤسسات المنشأة في اطار الدعم المقدم من طرفها. سنقوم بتقسيم هذه الفصل إلى مبحثين في المبحث الاول سنقوم بعرض الادوات المستعملة من أجل جمع المعلومات، أما المبحث الثاني سنقوم بمعالجة المعلومات وعرض النتائج.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

ضمن هذا المبحث سنقوم بعرض الطريقة والأدوات التي سنعتمد عليها في الدراسة من أجل جمع المعلومات التي سنعتمد عليها للإجابة على الاشكالية المطروحة.

المطلب الأول : اختيار مجتمع الدراسة

أجريت الدراسة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تعتبر من أبرز الهيئات التي يقصدها أصحاب المشاريع من أجل الحصول على خدماتها، واتخذنا من فرع ورقلة عينة لدراستنا.

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أ:طبيعة الوكالة ومهامها :

هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وقد أنشئت سنة 1996 ولها فروعا جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة وتقوم الوكالة الوطنية بالمهام التالية :

- تشجع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول؛
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد ؛
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط؛
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم ؛
- تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض؛
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع و إنجازها واستغلالها؛
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتحديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم ويسير الوكالة مجلس توجيه ويديرها مدير ومجلس مراقبة.

ب: أشكال الدعم المالي والإعانات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تقدم الوكالة الوطنية مساعدات هامة للمؤسسات المصغرة سواء في مجال التمويل أو في ميدان الإعانات المستمرة خلال فترة إنشاء المشروع وفي مرحلة الاستغلال.

أ – الإعانات المالية للمؤسسات المصغرة :

يستفيد أصحاب المؤسسات المصغرة من قروض بدون فوائد تمنحها الوكالة في حالة التمويل الثاني (صاحب المشروع+ قرض الوكالة)، وفي حالة التمويل الثلاثي تقدم قروض بدون فوائد وتساعد أصحاب المشروعات للحصول على قرض مصرفي تتحمل الوكالة جزءا من فوائده حسبا لطبيعة النشاط ومكانة (التمويل الثلاثي = المساهمة المالية لصاحب المشروع + قرض بدون فوائد من صندوق الوكالة + قرض مصرفي تتحمل الوكالة نسبة من فوائده) وتمنح قروض الوكالة بواسطة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب التابع للوكالة.

ب– الإعانات الجبائية والشبه جبائية

تستفيد المؤسسات المصغرة التي يشكل الحد الأقصى للاستثمار فيها 4 مليون دينار جزائري، من تسهيلات جبائية وشبه جبائية هامة خلال فترة تنفيذ وإنجاز المشروع ومنها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ورسوم نقل الملكية والإعفاء من حقوق عقود التسجيل ومن الرسم العقاري على البنايات، والاستفادة من المعدل المخفض 5% المتعلق بالرسوم الجمركية على التجهيزات ووسائل الإنتاج المستوردة، كما تستفيد هذه المؤسسات المصغرة خلال فترة التشغيل والإنتاج من الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني وتقدر إجمالي التحفيزات الجبائية المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للفترة 2000/1993 حوالي 150 مليار دينار جزائري.

إن استثمارات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب تتمثل في إنشاء المؤسسات المصغرة الجديدة من طرف الشباب أصحاب المشاريع المؤهلين لذلك، و بذلك تمنح الإعانة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب تقوم على ضوابط السن، عدم الشغل و التأهيل.

إن التعديلات الضرورية للجهاز، تعني بالخصوص الصيغة المالية حيث رفع الحد الأقصى للاستثمار من أربعة ملايين دينار(4.000.000 دج) إلى عشرة ملايين دينار (10.000.000دج) و مشكل امتداد بعض المؤسسات المصغرة التي عرف

نشاطها توسعا، سواء على الصعيد الإنتاجي و السوق أو في مجال خلق مناصب الشغل، و التي تجد نفسها في حالة عدم إمكانية توسيع قدراتها المحدودة الإجراءات القانونية للجهاز التي لا ترافق إلا المشاريع الجديدة.

إن التركيبات المالية الجديدة لاستثمارات الوكالة لإنشاء المؤسسة المصغرة المعدلة تتكون من صيغتين :

1- **التمويل الثنائي**:

في هذه الصيغة يتشكل الاستثمار أو التركيبة المالية للاستثمار من :

1- المساهمة المالية للشاب المستثمر،التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار؛

2- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة و يتغير حسب مستوى الاستثمار .

التركيبة المالية للاستثمار حسب هذه الصيغة هي موضحة في الجدول رقم (1) :

الجدول رقم (2-1) الهيكل المالي للتمويل الثنائي

	المساهمة الشخصية للمستثمر	القرض بدون فائدة من طرف الوكالة
المستوى 1: قيمة الاستثمار أقل من 2.000.000 دج	%75	%25
المستوى 2: قيمة الاستثمار ما بين 2.000.001 و10.000.000دج	%80	%20

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

2- **التمويل الثلاثي**:

في هذه الصيغة يتشكل الاستثمار أو التركيبة المالية للاستثمار من :

1- المساهمة المالية للشاب المستثمر، التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار؛

2- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة و يتغير حسب مستوى الاستثمار؛

3- القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض .

التركيبة المالية للاستثمار حسب هذه الصيغة هي موضحة في الجدول رقم (2) :

الجدول رقم (2-2) الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

	المساهمة الشخصية للمستثمر		القرضبدون فائدة من طرف الوكالة	القرض البنكي	
	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
المستوى1:قيمة الاستثمار أقل من 2.000.000 دج	05%	05%	25%	70%	70%
المستوى 2: قيمة الاستثمار ما بين 2.000.001 دج و 10.000.00	08%	10%	20%	72%	70%

المصدر :منشورات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

الجدول رقم (2–3) تخفيض معدلات الفائدة

قطاعات الاستثمار	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
القطاعات الأولية (الفلاحة، الري و الصيد البحري)	90%	75%
القطاعات الأخرى	75%	50%

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

إن الإعانات الممنوحة للمستثمرين عبر هذا الجهاز هي نوعان، عند الإنجاز و عند الاستغلال، أما عند الإنجاز هناك إعانات مالية وأخرى جبائية و شبه جبائية.

و يمر إنجاز الاستثمار أو المشروع بإيداع الملفات على مستوى فرع الوكالة للدراسة، و إعداد دراسة الاستثمار و تسليم شهادات التأهيل. بعدها يتم إيداع الملفات لدى البنوك و التفاوض معها للحصول على موافقة لتمويل الاستثمار.

لما يحصل الشاب المستثمر على موافقة بنكية كتابية يتم بعدها في الإنشاء الإداري للاستثمار. و الوضعية الجبائية، ثم يقوم صاحب الاستثمار بدفع مساهمته المالية في حساب مفتوح لدى البنك المعني فيستلم الشاب شهادة منح الامتيازات الضريبية و شبه ضريبية الخاصة بمرحلة الإنجاز، إنطاقا من هنا تقوم الوكالة أولا ثم البنك بتحديد القرض و البدء في إنجاز الاستثمار، تسلم بعدها شهادة منح الامتيازات الضريبية و الشبه ضريبية الخاصة بمرحلة الاستغلال للشباب بعد معاينة إنجاز الاستثمار بغرض الاستفادة من الإعفاءات الضريبية التي تحدد مدتها بأربع سنوات للمناطق الخاصة، و ثلاثة للمناطق الأخرى .

المطلب الثاني : تحديد المتغيرات وقياسها وطريقة جمعها

باعتبار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تحل محل حاضنات الأعمال في الجزائر وفق ما أشارت إليه معظم الدراسات، سنقوم بتقييم نجاح هذه الوكالة وفق معايير تقييم نجاح حاضنات الأعمال، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات، متخذين من الدعم المقدم من طرف الوكالة متغير مستقل، وعدد المؤسسات الممولة، عدد المناصب المستحدثة، ونوعية المشاريع الممولة،متغيرات تابعة.

المبحث الثاني : النتائج ومناقشتها

في هذا المبحث سنقوم بعرض النتائج الي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية المنجز في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة.

المطلب الأول: عرض النتائج

قمنا بالاعتماد على منشورات الوكالة من أجل بلوغ المعلومات التي تلخص نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (2–4) : يوضح الجدول عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة من سنة 2005 إلى سنة 2016

السنة	عدد القروض الممنوحة
2005	162
2006	153
2007	160
2008	172
2009	30
2010	366
2011	616
2012	822
2013	560
2014	463

2015	135
2016	42
المجموع	3681

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على منشورات الوكالة

نلاحظ من خلال هدا الجدول تذبذب في عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة من سنة إلى أخرى، نلاحظ ارتفاع في عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة من سنة 2006 إلى غاية سنة 2008 ، أم في سنة 2009 نلاحظ انخفاض طفيف في عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة، فيما عاد ليرتفع من سنة 2010 إلى سنة 2012 ليبلغ الذروة سنة 2012 حيث تم تمويل 822 مشروع من طرف الوكالة قبل أن يعود لينخفض من جديد عدد المشاريع الممولة سنة 2013 حيث بلغ عدد المشاريع 560 مشروع ، ثم 463 مشروع ممولة سنة 2014 ، استمر الانخفاض حتى بلغ 42 مشروع سنة 2016 .

الجدول رقم (2-5) حصيلة نشاط الوكالة 2005-2016

	الملفات المودعة	الملفات المقبولة	المشاريع الممولة	عدد المناصب
عدد الملفات	10636	5286	4027	4808
النسبة المئوية %	100	49.70	76.18	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على منشورات الوكالة

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك اقبال معتبر من طرف أصحاب المشاريع على الوكالة حيث بلغت عدد الملفات المودعة 10636 ملف طلب دعم من الوكالة سنة 2016، كما يظهر لنا من خلال الجدول ان نسبة الملفات المقبولة ضعيفة حيث لم تبلغ 50% من الملفات المودع، بينما تم خلق مناصب شغل معتبر بفضل الدعم المقدم من طرف الوكالة، يظهر هذا من خلال الجدول حيث تم استحداث 4808 منصب شغل ناتج عن 4027 مشروع ممول من طرف الوكالة.

الجدول رقم (2-6) حصيلة التمويل المقدم من طرف الوكالة حسب الصيغتين (2005-2016)

أشكال التمويل	المشاريع الممولة	نسبة المشاريع الممولة %	مناصبالشغلالمستحدثة	نسبة المئوية الوظائف المستحدثة %
التمويل الثلاثي	3870	96.1	2309	95.9
التمويل الثنائي	157	3.9	99	4.1
المجموع	4027	100	2408	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على منشورات الوكالة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الثلاثي للمشاريع الممولة من طرف الوكالة أكبر من نسبة المشاريع الممولة بالتمويل الثنائي بالنسبة للمشاريع الممولة من طرف الوكالة حيث بلغت نسبة المشاريع الممولة تمويل ثلاثي 96.1 % من نسبة المشاريع الممولةحيث تم تمويل 3870 مشاريع ، في حين تم خلق 2309 منصب شغل من خلال هذه المشارع، بينما بلغت نسبة المشاريع الممولة عن طريق التمويل الثنائي حولي 157 مشروع أي ما يعادل 3.9% من نسبة المشاريع الممولة من طرف الوكالة ، والتي استحدث 99 منصب شغل.

يظهر لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة المناصب المستحدثة من خلال المشاريع الممولة بالتمويل الثنائي أقل من نسبة المناصب المستحدثة من خلال المشاريع الممولة باستخدام التمويل الثلاثي، حيث بلغت نسبة المناصب المستحدثة باستخدام صيغة التمويل الثنائي 4.1 % من نسبة المناصب المستحدثة، أما المناصب المستحدثة باستخدام صيغة التمويل الثلاثي95.9 % من نسبة المناصب المستحدثة.

الجدول رقم (2–7) توزيع القروض الممنوحة حسب القطاعات 2009–2014

قطاع النشاط	المشاريع الممولة			
	عدد القروض	النسبة المئوية %	مناصب الشغل	النسبة المئوية %
الخدمات	1247	38.88	2878	35.22
الأعمال التقليدية	232	7.23	55	0.67
الفلاحة	25	0.78	77	0.94
النقل	673	20.99	1636	20.02
مهن حرة	36	1.12	95	1.16
صناعة	249	7.76	733	8.97
البناء والأشغال العمومية	546	17.03	1654	20.24
الصيانة	44	1.37	98	1.20
هيدروليك	21	0.65	66	0.81
أخرى	134	4.18	379	4.64
المجموع	3207	100	8171	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على منشورات الوكالة

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك تفاوت في عدد المشاريع المنشئة في اطار الدعم المقدم من طرف الوكالة، وعدد المناصب المستحدثة من خلال هذه المشاريع. كانت حصة الأسد في هذه المشاريع لقطاع الخدمات حيث بلغت نسبة المشاريع في هذا القطاع 38.88% من عدد المشاريع الممولة، ثم يليه قطاع النقل بنسبة 20.99%، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 17.03%، أما باقي القطاعات فكانت نسبة المشاريع فها ضعيف إلى ضعيف جدا.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

- **تفسير النتائج المتعلقة بحصيلة نشاط الوكالة 2005-2016**

عرفت الفترة الممتدة من (2004-2008) ارتفاع في عدد المشاريع الممولة حيث بلغت 135 مشروع سنة 2004 لتصل إلى 172 سنة 2008 وكان هذا نتيجة التعديلات التي أجرية على مستوى المراسيم التنفيذية التي تنظم هذا القطاع والتي حملة اجراءات محفزة للمقاولين أبرزها:

- ✓ تخفيض نسبة الفوائد على القروض؛
- ✓ تحديد مدة الإعفاء من الضريبة : حيث تستفيد المشاريع التي تنشط في مناطق تسعى الدول لترقيتها من الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة تتراوح بين 3 سنوات إلى 6 سنوات من تاريخ بدأ استغلال المشروع، الاعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الاجمالي بالنسبة للحرفيين؛

وهذا يعني أن الدعم المقدمة من طرف الوكالة ساهمة في زيادة عدد المشاريع الممولة من طرف، بمعنى أن الوكالة نجحت في استقطاب حاملي المشاريع .

خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2016 شاهدت انخفاض في عدد المشاريع الممولة وكان هذا نتيجة تعطيل دعم مجموعة من الانشطة، التي كان إقبال عليها كبيرة من طرف حامل المشاريع، والتي اعتبرت من طرف الوكالة مجالات مشبعا نسبا. في حين كانت هذه المشاريع الأكثر استقطاب للشباب كمشروع كراء السيارات ،الخياطة ،قطاع النقل بصفة عامة . هذا يعني أن الوكالة لم تنجح في توجيه الشباب نحوى المشاريع التي يحتاجها السوق.

- **تفسير نتائج حصيلة أشكال التمويل :**

يعتبر التمويل الثلاثي أكثر طلبا من طرف حاملي المشاريع حيث بلغ نسبة 96.6% من عدد المشاريع الممولة وهذا راجع لانخفاض نسبة المساهمة الشخصية لحامل المشروع، كما أن أغلب المتوجهين للوكالة معدومي الدخل، لذا يمكن اعتبار اغلب المتجهين لهذا الشكل من التمويل مقاولين حاجة بينما الممولين بصيغة التمويل الثلاثي فئة ضئيلة حيث وصلت نسبة المشاريع الممولة بهذه الصيغة 3.4 % من نسبة عدد المشاريع الممولة، لأن المتجهين لهذه الصيغة مقاولين يملكون نسبة معتبر من رأس المال، ويلجؤون للوكالة لاستفادة من المزايا المقدمة للمشاريع المنشئة في إطار دعم الوكالة كالإعفاء الضريبي، نسبة المساهمة في التمويل...الخ، هنا يمكن القول أن هؤلاء مقاولين فرصة لأنهم يسعون لاستغلال الدعم المقدم من طرف الوكالة للنهوض بمشارعهم. وهذا يعنى أن الوكالة لم تنجح في استقطاب المقاولين الذين يقتنصون الفرص ويعتمدون على الدعم المقدم من طرف للوكالة لتنمية مشارعهم.

- **مناقشة النتائج المتعلقة بالقروض الممنوحة حسب القطاعات**

يعتبر قطاع الخدمات الأكثر نشاط حيث تم تمويل 1247 مشروع ما يعادل 38.88 % من نسبة المشاريع الممولة، ويليه قطاع النقل بنسبة 20.99%، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بلغ عدد المشاريع الممولة في هذا القطاع 546 مشروع بنسبة 17.03% من نسبة المشاريع الممولة ، ويرجع ذلك لتوجه الشباب للمشاريع الأقل نسبة مخاطرة، والمشاريع التي اثبتت نجاحها، وهذا يفسر بضعف روح المقاول لدي حاملي المشاريع، كما يعبر عن ضعف توجيه الوكالة لشباب، وعدم توجيههم لاحتياجات الفعلية للسوق المحلية، وعدم اختيارها معايير مناسب تمكنها من تحديد المشاريع التي تساعدها على تحقيق أهدافها المتعلق بخلق تنوع في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير المشاريع الحيوية كالفلاحة والصناعة، التي حصلت على نسبة ضعيف من عدد المشاريع الممولة حيث بلغت نسبة المشاريع الممولة في قطاع الفلاحة0.78% ، وقطاع الصناعة 20.99 % من نسبة المشاريع الممولة، وهذا راجع لارتفاع نسبة المخاطر في هذان القطاعان، وهذا يوحي بانعدام ميزة المخاطر لدى حاملي المشاريع .

- **الاستنتاج**

من خلال مناقش وتحليل النتائج المتحصل عليها نستخلص ما يلي:

- نجحت الوكالة في خلق عدد معتبر من المشاريع في اطار الدعم الذي تقدمه وذلك بفضل التحفيزات التي تقدمها لحاملي المشاريع والمتمثل في تخفيف الشروط المخصص للاستفادة من دعم الوكالة، خفض نسبة الفوائد على القروض الممنوحة، توفير نوعان من التمويل لتتوافق مع احتياجات حاملي المشاريع، والامتيازات الجبائية.

- اغلب المشاريع الممولة من طرف الوكالة كانت مشاريع ممولة عن طريق التمويل الثلاثي الذي يستهدف حاملي المشاريع ضعيف الداخل او معدومي الدخل وبالدرجة الأولى عاطلي عن الشغل، وهذا يوحي بأن أغلب أصحاب المشاريع المستفيدين من هذا الدعم من مقاولين حاجة وليسوا مقاولي فرصة.

- اقبال حاملي المشاريع على المشاريع النمطية والذي نتج عنه تجميد لوكالة دعم بعض الأنشطة في عدة قطاعات وهذا يشير إلى ضعف وغياب دورة الوكالة في توجيه حاملي المشاريع للاحتياجات الفعلية للمجتمع، وضعف الدراسة الاقتصادية من طرف حاملي المشاريع، وكذا ضعف روح المقاولاتية لدي حاملي المشاريع وبالتالي فشل الوكالة في خلق تنوع في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- من خلال ما تم عرضه سالفا نستنتج أن المنا صب المستحدثة من طرف الوكالة كانت نتيجة تمويل المشاريع التي تتطلب عدد كبيرة من العمال كقطاع النقل، الخدمات ولأشغال العمومية.

الخلاصة

تناولنا في هذا الفصل بتقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والخدمات التي يتم تقديمها من طرف الوكالة وكذا اشكال التمويل المتوفر بها، كما سعينا من خلال هذا الفصل لعرض النتائج المحققة من طرف الوكالة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تناولنا مجموعة من الاحصائيات بالاعتماد على منشورات الوكالة، والتي توصلنا من خلالها إلى مجموعة من النتائج التي تبرز مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلق مناصب الشغل بالاعتماد على المؤسسات المنشأة في إطار الدعم المقدم على مستوى الوكالة.

الخاتمة

تناولنا من خلال هذا البحث دراسة لموضوع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حيث قمنا بعرض دور هذه المؤسسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ،كما تناولنا دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سعيا للإجابة على الاشكال المطروح " ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاجابة على الاسئلة المطروحة :

- هل نجحت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في خلق تنوع في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- هل ساهمة الوكالة في تنمية روح المقاولاتية لدى المقاولين الشباب؟

من خلال ما تم عرضه توصلنا إلى النتائج التالية :

- تسعى الدول إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها من خلال استحداث آليات، وتهيئة الظروف لمساعدتها على مواجه الصعوبات؛
- تساهم الوكالة بشكل ملحوظ في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال دعمها للمشاريع تساهم في خلق مناصب شغل وبالتالي المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- ساهم الوكالة في تغطية نسبة معتبر من احتياجات السوق ، وذلك من خلال المشاريع المنجزة في اطار الدعم الذي تقدمه؛
- تسعى الوكالة لخلق تنوع في الصادرات والتقليل من الواردات وذلك من خلال خلق تنوع في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: "للمؤسسة دور مهم في التنمية الاقتصادية" أثبت الدراسة صحت هذه الفرضية حيث تم التوصل إلى أن أغلب الدراسات أجمعت على الدور المهم الذي تلعبه هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية رغم الاختلاف في تعريف هذه المؤسسات؛

- الفرضية الثانية: "تساهم الوكالة الوطنية بشكل كبير في تنمية الروح المقاولاتية لدى حاملي المشاريع" نفت الدراسة صحت هذه الفرضية، حيث تم التوصل من خلال الدراسة إلى أن أغلب حاملي المشاريع المستفيدين من الدعم دفعتهم الحاجة للعمل لتوجه للوكالة من اجل الحصول على مشروع يضمن لهم دخل باقل تكلفة؛
- الفرضية الثالثة: " لم تتمكن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلق تنوع في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" أثبتت الدراسة صحتالفرضية، حيث تم التوصل من خلال الدراسة إلى توجه أغلب حاملي المشاريع إلى قطاع النقل ، الخدمات، والبناء على حساب باقي القطاعات.

من خلال ما سبق يمكن أن نقول أن مساهمة الوكالة ضيفة في مجال ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: التوصيات :

على ضوء ما خلصت إليه الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات:

- الاهتمام أكثر بدراسة جدوى المشاريع الممولة من طرف الوكالة، ووضع معايير فعالة لاختيار المشاريع؛
- حث أصحاب المشاريع على اختيار مشاريع حيوية، وتحفيزهم أكثر عليها؛
- اختيار مسيرين ذو كفاءة لإدارة هذه الهيئات؛
- تبني فكرة حاضنات القطاع المحدد التي تركز على قطاع أو نشاط معين.

ثالثا: آفاق الدراسة: نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والجهود المبذولة لتطويرها، تبقى آفاق البحث مفتوح لتشمل دراسات أخرى، نقرح منها:

- أسباب فشل آليات الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- سبب ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم الدعم المقدم لها.

الكتب

- أحمد عارف العساف آخرون، **الأصول العلمية والعملية إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن؛
- برنوطي ، سعاد نايف ، **ادارة الأعمال الصغيرة** ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، الطبعة الأولى،2005؛
- جواد ، نبيل ، **ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت، الطبعة الأولى ، 2007؛
- مصطفى يوسف كافي، **بيئة وتكنولوجية إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى؛
- عبيد عاطف ،والشريف علي ، **نظريات في التنظيم والإدارة** ، الدار الجامعية ،بيروت ، 1988؛
- سمير عام، **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**، مركز التعليم المفتوح، القاهرة،1961؛

البحوث الجامعية:

- محسن عواطف، **إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة،2008؛
- صياغ ياسين، **مساهمة القروض البنكية في حل مشكل التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة صادي مرباح ورقلة،2012-2013؛
- فرحاتي حبيبة، **دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكر؛
- قوجيل محمد، **تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة قاصدي مرباح، 2008؛

- سمير هربان، **صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015؛

المقالات المشورة:

- نوال بن عمارة، التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، جامعة الوادي، العدد05، 2012.

وقائع التظاهرات العلمية:

- السالم ،مؤيد سعيد، التكامل بين التخطيط الاستراتيجي والممارسات الخاصة ،**مؤتمر إدارة الموارد البشرية وتحديات القرن الجديد** ،جامعة اليرموك ،اربد ،الأردن ، 18-20 تموز 2000 ؛
- عبد الرحمان بن عنتر وعبد الله بلوناس، **مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطورها ودعم قدرتها التنافسية**، بحث مقدم للدورة التدريبة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطويرها في الاقتصاد المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 25-28ماي 2003.

الوثائق

- الجريدة الرسمية ، قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 10يناير 2017 ، **القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 02.
- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 08 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، العدد52،

الانترنيت:

- وزارة الصناعة والمناجم، اليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، http://www.mdipi.gov.dz 2017/03/24
- الموقع الرسمي لصندوق ضمان القروض، https://www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=19&Itemid=30 ،2017/03/26